

Distr.: General
18 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والستون

١١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (أ) '٢' من جدول الأعمال

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة،
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

موجز أعدته الرئيسة

١ - في ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩، أجرت لجنة وضع المرأة، في سلسلة من جلسات التحاور، تقيماً للتقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية لدورتها الستين، ألا وهو تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة (انظر E/CN.6/2019/4). وترأست جلسات التحاور نائبتا رئيسة اللجنة، كوكي مولي غرينيون (كينيا) ورينا تاسوجا (إستونيا).

٢ - وفي إطار الاستعراض، قدمت الدول الأعضاء التالية الـ ١٢ معلومات، على أساس طوعي، عن الاتجاهات والتحديات التي تواجهها، والإجراءات والمبادرات المتخذة من أجل مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تلتها أسئلة وتعليقات من شركائها^(١): إيطاليا (بلغاريا والمكسيك)، وقطر (العراق وغانا)، وإسبانيا (الأرجنتين والبرتغال)، والفلبين (أستراليا وتايلند)، ومصر (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والاتحاد الأوروبي)، وبلغاريا (إيطاليا والنمسا وسنغافورة)، وكابو فيردي (إسبانيا وأوروغواي)، وهندوراس

(١) مبينة بين قوسين بعد الدولة العضو المقدّمة للمعلومات.



(الجمهورية الدومينيكية وبنما)، وبنما (السلفادور والجمهورية الدومينيكية وهندوراس)، والمملكة العربية السعودية (الإمارات العربية المتحدة وملديف)، وسلوفاكيا (ناميبيا ولكسمبرغ)، والجزائر (كوبا).

٣ - وعرضت الموظفة المسؤولة عن التمكين الاقتصادي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيمين قيوم، تقرير الأمين العام عن موضوع الاستعراض (E/CN.6/2019/4)، الذي استند إلى المدخلات المقدمة من ٤٩ من الدول الأعضاء ومعلومات أخرى. وفي التقرير، تم تحديد التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في سياق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية، وتعزيز تهيئة بيئات ملائمة للتمويل المراعي للمنظور الجنساني، وتعزيز تولي المرأة للأدوار القيادية ومشاركتها في صنع القرار، وتشجيع مراعاة المنظور الجنساني في جمع البيانات ومتابعتها واستعراضها، وتعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية.

تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية

٤ - أفاد جميع البلدان التي قدمت عروضاً وطنية طوعية بإحراز تقدم على صعيد تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية. وأعدت البلدان تأكيد اتساق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠ ودعماً لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين. وسلط المشاركون الضوء على القوانين والسياسات وخطط العمل الجديدة والقائمة المتعلقة بالعنف ضد المرأة، بما في ذلك فيما يتعلق بتوفير المساعدة والحماية والملاجئ النسائية ومراكز إدارة الأزمات لضحايا العنف العائلي والاتجار والتحرش الجنسي؛ واستحداث تدابير عقابية صارمة وتأهيل مرتكبي أعمال العنف؛ وتجريم التحرش الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت مسألة قتل الإناث محور تركيز عدد من التدابير القانونية والسياساتية.

٥ - وقد سنّت الدول الأعضاء قوانين وسياسات تعزز مشاركة المرأة في عالم العمل، وتحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية، وتوفير الخدمات العامة للأمهات العاملات والأسر التي لديها أطفال. وشملت التدابير تقديم حوافز لتوظيف النساء واستبقائهن في القطاعين العام والخاص وإتاحة المزيد من المرونة فيما يتعلق بالاستفادة من إجازة الأمومة والأبوة المدفوعة الأجر. فبلغاريا، على سبيل المثال، تعطي إجازة أمومة مدفوعة الأجر تصل إلى ٥٩ أسبوعاً وإجازة أبوة مدفوعة الأجر تبلغ ١٥ يوماً؛ وبعد أن يبلغ الرضع ٦ أشهر من العمر، يمكن للأمهات نقل إجازتهن المدفوعة الأجر للآباء. وأبلغ بعض المشاركين عن توفير الرعاية الصحية المجانية للوالدين والأطفال، فضلاً عن الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وخدمات رعاية الطفل في المؤسسات العامة. وسلط المشاركون الضوء على القوانين التي تكفل تكافؤ فرص مباشرة الأعمال الحرة والتعليم والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة. وأزالت كابو فيردي العائق الذي يمنع الفتيات الحوامل من الذهاب إلى المدرسة. وأبلغ المشاركون أيضاً عن تعديل قوانين الميراث لصالح تحقيق المساواة للمرأة وإصدار قوانين لمكافحة التمييز، ومن ثم النهوض بالتمكين الاقتصادي لجميع النساء، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية والنساء المنتميات إلى الأقليات.

تعزيز تهيئة بيئات ملائمة لتمويل تحقيق المساواة بين الجنسين

٦ - أكد المشاركون، الذين لاحظوا أثر التمويل على التمكين الاقتصادي للمرأة، على الحاجة إلى زيادة التمويل الذي يصب في تحقيق المساواة بين الجنسين تمثياً مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وسلط العديد من البلدان الضوء على تنفيذ سياسات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وخصصت هندوراس والمملكة العربية السعودية اعتمادات محددة في التخطيط والميزنة الوطنيين لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتشرف اللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة على الخطط والميزانيات العامة لضمان توفير الدعم للمسائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية وشؤون التنمية، وتجري مراجعات سنوية. وناقش العديد من العروض السبل التي تستخدمها الحكومات والشركاء لتعزيز الوصول إلى الائتمان بالنسبة للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها نساء وبرامج التحويلات النقدية أو الإعانات المقدمة لخدمات رعاية الأطفال والتعليم المبكر والمستمر. وتدعم الجزائر التعليم من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية، لتمكين الفتيات من الأسر الفقيرة من مواصلة دراستهن. وشددت إسبانيا وإيطاليا وقطر وغيرها من البلدان على دور المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، اللذين كان لهما دور أساسي في تعزيز تعميم المنظور الجنساني واتخاذ إجراءات تهدف إلى التمكين الاقتصادي للمرأة وتزويدها بفرص العمل اللائق.

تعزيز تولي المرأة للأدوار القيادية ومشاركتها في صنع القرار

٧ - سلطت الدول الأعضاء الضوء على أوجه التقدم الكبير التي أحرزت في تمثيل المرأة في الحياة السياسية. وأكد العديد من البلدان على دعمه لمشاركة المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك عبر تقديم الإعانات لدعم المرأة في الحياة السياسية، فضلا عن توفير الحماية والخدمات للنساء من ضحايا العنف السياسي. وحاليا، يتولى عدد أكبر بكثير من النساء مناصب سياسية، إما عن طريق التعيين أو الانتخاب، نتيجة لنظام الحصص أو غيره من التدابير ذات الصلة. وقامت المملكة العربية السعودية مؤخرا بتعيين سفيرة للمرة الأولى. وتم التأكيد بالمثل على دعم الدول الأعضاء لتولي المرأة للأدوار القيادية ومشاركتها في الاقتصاد. وأبلغ بعض المشاركين عن تعزيز تمثيل المرأة في المناصب العليا في القطاع الخاص، في حين وصف آخرون الجهود الفاعلة المضطلع بها لدعم الحقوق الاقتصادية للمرأة ومشاركتها في صنع القرار، وإزالة العوائق التي تحول دون مباشرة المرأة للأعمال الحرة.

٨ - وشددت البلدان المشاركة على ما تقدمه من دعم مالي وغيره من أشكال الدعم لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك التزاماتها بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وتقدم سلوفاكيا دعما ماليا للمنظمات غير الحكومية التي تعزز المساواة بين الجنسين. ودعا عدة دول أعضاء ممثلين من المجتمع المدني إلى المساهمة في العروض الطوعية خلال جلسات التحاور، وتسليط الضوء على الشراكات المثمرة والناجحة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني النسائية.

تشجيع مراعاة المنظور الجنساني في جمع البيانات ومتابعتها واستعراضها

٩ - أفاد المشاركون بإحراز تقدم بشأن الاستراتيجيات المستخدمة لتحسين القيام بصفة منتظمة بجمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في الأطر الإنمائية الوطنية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية. وأنشأت مصر مرصدا وطنيا مكرسا للشؤون الجنسانية في عام ٢٠١٧ لتقديم بيانات شاملة عن المؤشرات والبيانات الوصفية والرسوم البيانية الجنسانية. وأفاد المشاركون بالتعاون مع الآليات الدولية لدعم توليد بيانات وإحصاءات بشأن حقوق المرأة وتمكينها واستخدام الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لتمويل جمع وتحليل البيانات

المصنفة حسب نوع الجنس. وشددت البلدان أيضا على مشاركة الحكومة المحلية والشركاء للمساعدة في عمليات جمع ورصد البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

تعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية

١٠ - أبلغت البلدان عن اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وغيرها من الترتيبات المؤسسية الرامية إلى تمكين النساء والفتيات. وقام بعض البلدان بإنشاء إدارات للمساواة بين الجنسين وآليات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوكالات والقطاعات الحكومية أو بتعزيز هذه الإدارات والآليات، ولا سيما في قطاع التعليم العام وفي التدريب المقدم للمسؤولين الحكوميين بشأن العنف الجنساني. وقد أولي اهتمام خاص لمفهوم عدم ترك أي أحد خلف الركب، بما في ذلك إنشاء مجالس وطنية للنساء والرجال ذوي الإعاقة، كما حدث في بنما، وتعزيز الآليات الوطنية التي تصل إلى النساء في المناطق الريفية وإلى نساء الشعوب الأصلية.

التحديات والثغرات

١١ - حددت الدول الأعضاء التحديات التي ينبغي التصدي لها والثغرات التي ينبغي سدّها من أجل إحراز تقدم في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠:

(أ) رغم أنه قد تم سنّ قوانين وسياسات متعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو إصلاح القوانين والسياسات القائمة، يجب تعزيز جهود الإنفاذ من أجل تحقيق التغيير المتوخى على أرض الواقع؛

(ب) لا بد من التغلب على الصعوبات في الوصول إلى النساء في المناطق المهمشة والمحرومة، ولا سيما النساء في المناطق الريفية والنائية؛

(ج) هناك حاجة إلى الأخذ بمزيد من النهج التشاركية إزاء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحوٍ مراعى للاعتبارات الجنسانية، مثل التوعية العامة الابتكارية وإشراك الرجال والفتيات؛

(د) يجب زيادة التمويل المخصص لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال المصادر المحلية والوطنية، وكذلك من خلال آليات التمويل الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف.